

## وثيقة خلاصة المشروع

اسم المشروع:

مشروع النفايات الصلبة - أمانة عمان الكبرى

القطاع العام / القطاع الخاص:

القطاع العام

وصف المشروع وأهدافه:

يُدْرُسُ البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية "EBRD" عملية مَنَحِ أمانة عمان الكبرى ("الأمانة") قرضاً تصل قيمته إلى 20 مليون دولار أمريكي، لإنشاء نظام لاستخلاص الغاز من مكبّ نفايات الغبواوي في عمّان، وذلك بموجب عقد يقومُ على مبدأ التّصميم والبناء والتشغيل (DBO).

سوف يُمكنُ مشروعُ الاستثمار المُقترح أمانة عمان الكبرى من إكمال الاستثمار البالغ الأهمية، الذي صُمِّمَ بهدف تحسين جودة الخدمات والمعايير البيئية في عمان. إذ يُتَوَقَّعُ أن يزدادَ عددُ السّكان الذين يعيشون ضمن حدود أمانة عمان الكبرى إلى أكثر من ضعفي عددهم الحالي بحلول عام 2025؛ ويرجع ذلك إلى وجود مزيجٍ من عاملين، هما: التّمو السّكاني المُرتقِع والتدّفق السّريع للاجئين، الأمر الذي يضع ضغوطاً ثقيلةً مُتعاظمةً بشكلٍ دائمٍ على توفير الخدمات البلدية المُثبّكة أصلاً. وبناءً على ذلك، فإنّ أمانة عمان الكبرى تحتاجُ إلى اتّخاذ تدابير فورية للتأكد من توفير الخدمات الأساسية الكافية، والتي تشمل توفير خدمات إدارة النفايات الصلبة.

الأثر الانتقالي:

الإسهامُ في إدخال معايير جديدة لإدارة النفايات الصلبة ولترشيد استهلاك الطاقة. فسوف يُيسّرُ المشروعُ عمليةَ تطوير نوعٍ حديثٍ من أنواع إدارة النفايات الصلبة، وإنتاج الطّاقة الكهربائية من النفايات. ويُمكنُ أن يكون هذا المشروع مثلاً تسيّرُ على نهجه مكبات النفايات غير المُستغلّة في الأردن. كذلك فإنّ استخدام الغاز الحيوي سوف يُفضي إلى تقليص حجم الانبعاثات، وسوف يُخفّضُ درجة الاعتماد على الطاقة الكهربائية المُستوردة.

تصنيف الأثر الانتقالي المُتَوَقَّع:

متوسط إلى جيد / مُرتفع

العميل:

أمانة عمان الكبرى، الأردن.

التمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار  
والتنمية ("EBRD"):

قرض ممتاز تصل قيمته إلى 20 مليون دولار أمريكي بحدِّ أقصى.

إجمالي كلفة المشروع:

40 مليون دولار أمريكي (تبلغ قيمة مساهمة أمانة عمان الكبرى في  
المشروع 20 مليون دولار أمريكي)

التصنيف البيئي والاجتماعي للمشروع،  
والأثر الذي يُخلفه، وتخفيف ذلك الأثر:

جرى تصنيف هذا المشروع في الفئة "ب" بمقتضى السياسة البيئية والاجتماعية لعام 2008، وذلك تبعاً للفحص البيئي والاجتماعي الأولي ("IESE"). ولم يُحدّد هذا التقييم البيئي والاجتماعي الأولي أي آثار أو مخاطر بيئية أو اجتماعية مضادة كبيرة مُرتبطة بالاستثمارات المقترحة لنظام استخراج الغاز المُنبعث من مكبّ النفايات. ولن يتطلب هذا المشروع إجراء عملية جديدة لاستملاك الأراضي أو لإعادة التّوطين. ومن غير المُرجح قيام نشاطات أخذ النفايات من الموقع؛ ويرجع ذلك إلى أنّ الموقع معزول، وإلى الترتيبات الأمنية فيه.

ويُتَوَقَّع لحصيلة القرض، الذي يمنحه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن تمول فقط أنظمة جمع الغاز المُنبعث من مكبّ النفايات - وهذه الأنظمة موجودة في الخليتين 1 و3 المُغطّاة، وتوفير مُولدات الغاز اللازم لإنتاج الطّاقة الكهربائية. ويُتَوَقَّع أن تكون للمشروع منافع قوية وإيجابية، بيئية واجتماعية؛ وذلك بسبب الانخفاض الجوهرى المُتَوَقَّع في انبعاثات غازات الدفيئة (بينما يقوم أيضاً بإنتاج الطّاقة التي سوف تُحلّ، بشكل رئيس، محلّ الطّاقة المُولّدة من احتراق الوقود الأحفوري)، وبسبب تقليص مخاطر اندلاع الحرائق في مكبّ النفايات، والحيلولة دون انتشار الزّوايح الكريهة، وتحسين الصّحة العامة وظروف السلامة عموماً داخل مكبّ النفايات وفي البيئات المُحيطة به.

وسوف يقوم الاستشاريون المُستقلّون الخارجيون بإجراء دراسة الاجتهاد الواجب البيئية والاجتماعية (ESDD)، إلى جانب إجراءاتهم دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية للمشروع. كذلك سوف تتضمن دراسة الاجتهاد الواجب البيئية والاجتماعية تحديد الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية ذات العلاقة بالمشروع أو ببرنامج الاستثمار الذي يحظى بالأولوية؛ كما سوف تتضمن تقييم مستوى امتثال المشروع لمُتطلّبات الأداء لدى البنك، وإعداد خطة إشراك الجهات المعنية (SEP)، وخطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP)، والمُلخّص غير الفنّي (NTS). وسوف تُحدّد دراسة الاجتهاد الواجب البيئية والاجتماعية أيضاً ما إذا كان أم لم يكن إجراء أي دراسات بيئية واجتماعية إضافية أمراً ضرورياً لتلبية مُتطلّبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. كذلك فإنّ دراسة الاجتهاد الواجب البيئية والاجتماعية سوف تحتوي

على تقييم لأحجام غاز الميثان الذي يُجمَع من خلايا مكبّ النفايات المشمولة في خطة استخراج الغاز المُنبعث من مكبّ النفايات؛ وذلك من أجل تقييم إسهام المشروع في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وقدراته على توليد الطاقة. كما سوف تتمُّ مُراجعة ترتيبات جمع العُصارة من مكبّ النفايات ومعالجتها؛ وذلك بهدف منع احتمال حدوث تلوث للمياه الجوفية والتربة، وضمان الامتثال لمُتطلبات البنك الأوروبي لإعادة التّثمية والإعمار. ويجب أن تستوفي الجهة المُقترضة جميع المُتطلبات التّظيمية ومُتطلبات التّرخيص. وثمة مخاطر بيئية واجتماعية مُحتملة مُرتبطة بتشغيل الخلايا الموجودة في مكبّ النفايات، وبجودة الإجراءات البيئية، والصّحية، والاجتماعية، وإجراءات السلامة والعمل (EHSSL)، والأنظمة الإدارية التّابعة لأمانة عمان الكبرى بصفتها الجهة المُقترضة. وسوف تُراجَع هذه المخاطر خلال دراسة الاجتهاد الواجب البيئية والاجتماعية. وكانت الزّيارة الميدانية الأولى التي قام بها البنك خلال التّقييم البيئي والاجتماعي الأولى قد أشارت مُسبقاً إلى أن السّلامة والصّحة المهنية (OHS) وسلامة المواصلات / الطّرق سوف تستلزم إدخال تحسينٍ جوهريٍّ في موقع مكبّ الغبواوي وفي محطّات النّقل. وسوف تُراجَع دراسة الاجتهاد الواجب البيئية والاجتماعية أيضاً خطط العميل الاستثمارية الأخرى، خلاف خطط هذا المشروع، وتُقيّم أيّ مخاطر مُرتبطة بها، وأيّ تدابير مُقترحة لتخفيف تلك المخاطر.

سوف يتم تأكيد نطاق المشروع / برنامج الاستثمار الذي يحظى بالأولوية خلال دراسة الجدوى الاقتصادية، وفي حالة الحاجة إلى تضمين أيّ مكونات إضافية في المشروع / البرنامج ، فإنّ ذلك قد يتطلّب إجراء المزيد من أعمال دراسة الاجتهاد الواجب البيئية والاجتماعية، وقد يستلزم ذلك أيضاً مُراجعة تصنيف هذا المشروع.

سوف تُحدّث وثيقة خلاصة المشروع فور إكمال دراسة الاجتهاد الواجب البيئية والاجتماعية.

## التعاون الفني:

تم تضمين مهمّات التّعاون الفني (TC) التالية كجزءٍ لا يتجزأ من هذا المشروع:

### التّوقيع المُسبق:

- دراسة الاجتهاد الواجب البيئية والاجتماعية. يُقترح قيام إحدى الجهات الدولية المانحة بتمويل مبلغ مقداره 74.500 يورو.
- تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية. يُقترح أن تقوم إحدى الجهات الدولية المانحة بتمويل مبلغ مقداره 74.500 يورو.

### بعد التّوقيع:

- إعداد عقد الخدمة العامة من أجل مُساعدة أمانة عمان الكبرى في

---

عملية إعداد عقد الخدمة العامة. ويُقترح قيام إحدى الجهات الدولية المانحة بتمويل مبلغ مقداره 75.000 يورو.

- تطبيق خطة العمل البيئية والاجتماعية. ويُقترح قيام إحدى الجهات الدولية المانحة بتمويل مبلغ مقداره 75.000 يورو.

للاطلاع على الفرص المتاحة للمستشارين بالنسبة إلى المشاريع التي تمولها أموال التعاون الفني، الرجاء زيارة القسم الخاص بالتعاقد من المستشارين.

---